مع بدء تطبيق برنامج تحديث الصناعة زاد الحديث عن دور الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الانتاج ودورها المهم فى عملية التحديث حيث أكد الخبراء أنها المحرك الرئيسى فى منظومة التحديث وطالبوها بحصر وتجميع الموارد والامكانيات العاملة فى مجال الجودة وتحديد سياسة واضحة للجودة وترجمة هذه السياسة لاهداف قومية محددة وتحديد خطط عمل معلنة لتحقيق تلك الأهداف بحيث تراعى استثمار وتعبئة كل الامكانات القومية المتاحة ونحاول فى هذا التحقيق معالجة الجوانب المتعلقة بمنظومة الهيئة ومدى وجود امكانيات لديها واسئلة متعددة طرحناها على الخبراء.

الخبراء يحددون سياسات جديدة لنجاح التوحيد القياسى

د. نادر رياض

رضا شندى

د. نادر رياض: الهيئة هى المحرك الرئيسى فى منظومة تحديث الصناعة

المهندس رضا شندي: المواصفات القياسية الجيدة مفتاح الصناعة القومية لأسواق التصدير

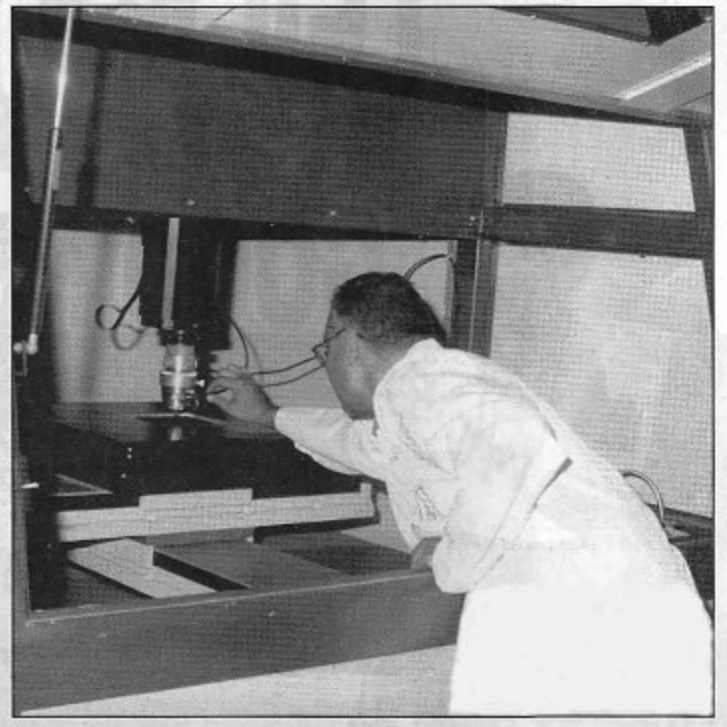

د. نادر رياض رئيس لجنة الصناعة والتجارة بالغرفة الألمانية ومستشار لجنة الصناعة فى مجلس الشعب يقول إن الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى تضطلع بدور كبير تجاه تطوير الصناعة الوطنية وارتقائها فضلا عن دورها الاساسى فى حماية المستهلك والحفاظ على امنه وصحته وبهذا نستطيع ان نلمس الدور غير المباشر لها فى ترشيد وتعظيم الاقتصاد القومى وصولا به للقدرة على المنافسة العالمية

ويتابع: ومن المعروف ان الهيئة تتولى اعداد واصدار المواصفات القياسية سواء مواصفات السلع والمنتجات أو مواصفات النظم، ومواصفات السلع والمنتجات نوعان احدهما ملزم والآخر غير ملزم «ارشادى» وتعطى المواصفات القياسية فى أى دولة دلالة على مدى تقدم الصناعة وارتقائها حيث تحدد المواصفات القومية للنظم وأساليب الأداء انظمة العمل والأساليب الفنية لإدارة الأعمال وتقييمها وتطويرها داخل المؤسسات وتحدد المواصفات القومية للخدمات الفنية المقترنة بالسلع المهمة التى تمس أمن وسلامة وصحة المستهلك.

ويوضح د. رياض ان هناك مواصفات ملزمة تتعلق بالسلع والمنتجات التى ترتبط بأمن وسلامة وصحة المستهلكين مثل السلع والمنتجات الغذائية بجميع أنواعها والاجهزة الكهربائية وأوعية الضغط وأجهزة اطفاء الحريق ويصدر وزير الصناعة قرارات وزارية تلزم المنتجين لتلك السلع والمنتجات بأن يكون انتاجهم مطابقا للمواصفات القياسية المصرية من خلال سلطة الوزير التى يخولها له قانون تنظيم الصناعة وتشجيعها.

وترجع اهمية المواصفات الملزمة فى ضمانها الحد الأدنى من حقوق الجمهور فى الحصول على سلع ومنتجات لا تضر بأمنهم وسلامتهم حيث ان من يخالف تلك المواصفات من المنتجين يتعرض للعقوبات الواردة فى القانون حسب نوع وطبيعة المخالفات أما المواصفات الاسترشادية فتهدف اساسا لارشاد المنتجين والمستهلكين وتعريفهم بالحد الأدنى المقبول لجودة السلعة وكذا المعايير الفنية الحاكمة لجودة السلع والمنتجات.

لكن ما هى مواصفات النظم؟

يقول د. نادر رياض ان العالم اهتم بمواصفات النظم مثل الايزو 9000 والايزو 14000 والايزو 18000 وهى نظم إدارة فالأولى تهتم بنظم إدارة المنشآت إدارة فاعلة لتحقيق الجودة والثانية بنظم إدارة المنشآت إدارة فاعلة لمنع التلوث والمحافظة على البيئة وترشيد استخدام الموارد الطبيعية والثالثة تهتم بنظم إدارة المنشآت إدارة فاعلة للمحافظة على الأمن والسلامة والصحة المهنية.

ويأتى هذا النظام التناسى فى إطار المنافسات الحادة والشرسة غير مسبوقة النظير وما تفرضه الأسواق العالمية من قيود فنية ليس فقط على مستوى جودة السلع والمنتجات.. بل وعلى انظمة العمل داخل المؤسسات الانتاجية ذاتها.

والسؤال هو: هل نهتم بمواصفات النظم على غرار الاهتمامات العالمية بها؟

يقول د. نادر يوجد بعض الاهتمام لكن للأسف الشديد لا يرقى لمستوى الاهتمام العالمى أو لمستوى المنافسة والتحدى اللذين تواجههما الصناعة الوطنية، فضلا عن ان هناك بعض الملاحظات المؤسفة حيث توجد كتب ومراجع وترجمات للمواصفات العالمية الصادرة للانظمة مثل الايزو 9000 بها مفاهيم خاطئة شاعا نتيجة لترجمة حرفية من غير المتخصصين، وقد نشأ عن ذلك تباين واختلاف فى الافكار والرؤى واحداث بلبلة نتيجة لحرية النشر فى غيبة الرقابة المتخصصة على ما ينشر فى هذا المجال وقد قامت هيئة التوحيد القياسى مشكورة بإصدار ترجمات معتمدة لكثير من هذه المواصفات العالمية وتعد ندوات لمناقشتها وتفسيرها تشارك فى بعضها المنظمة العالمية للتوحيد القياسى.

الا ان هذه الجهود تظل متواضعة للغاية اذا ما قورنت بالمستويات القومية التى تختص بها الهيئة، ويأتى ذلك نتيجة لمحدودية موارد الهيئة التى لا تتناسب اطلاقا مع مهامها.

الجودة..

اما الجودة فالهيئة لها دور مهم وخطير فى هذا الإطار خاصة فى المرحلة الحالية بالغة الصعوبة التى تواجهها الصناعة الوطنية نتيجة المنافسات الشرسة التى افرزتها المتغيرات الاقتصادية القومية والاقليمية والعالمية مما يحتم تعظيم دور الهيئة فى أداء دورها القومى.

ويطالب د. نادر رياض الهيئة فيما يتعلق بالجودة بحصر وتجميع الموارد والامكانات القومية المتاحة العاملة فى مجال الجودة ويشمل ذلك المؤسسات الحكومية والخاصة والافراد والخبراء وتحديد وإعلان سياسة قومية للجودة وترجمة تلك السياسة لأهداف قومية محددة مقاسة معلنة وتحديد خطط عمل معلنة ايضا لتحقيق تلك الأهداف وتنفيذ هذه الخطط وتقييم وإعلان النتائج، والانتقال من مرحلة لمرحلة بأهداف وخطط جديدة.

ويضيف: أرى ان الجودة لن تتحقق بالشعارات والمؤتمرات والندوات لكن من خلال ما تحدثنا عنه بالاضافة لتوفير الموارد اللازمة لها.

وإذا كان هناك اتجاه لاعطاء شهادة الجودة للمصانع خلال أسابيع فهو يخص الشركات السابق حصولها على شهادات المطابقة للمنتجات التى استمر التفتيش عليها لمدة لا تقل عن عامين الى 3 سنوات دون تكرار المخالفات ملحوظة مما يسهل اعطاءها علامة الجودة بعد هذا.

واستبعد د. نادر رياض منح شهادة الجودة فى هذه الفترة القصيرة حيث إن علامة الجودة تعنى المطابقة الكاملة والتى تمتد للمنتجات والخامات والتصميم ووسائل الانتاج والتفتيش بجانب نظام جودة النظم الإدارية وهو أمر يحتاج فترة اطول من ذلك بكثير.

وتأتى اهمية هذا النظام بالنسبة للسلع والمنتجات المتعلقة بأمن وسلامة وصحة المستهلكين التى يستلزم الأمر تأكيد مطابقتها للمواصفات قبل تسويقها وعرضها للبيع، وهيئة التوحيد القياسى تطبق هذا النظام منذ الستينات.

لكن هل الهيئة لديها القدرة والامكانيات اللازمة لفحص جميع الدفعات الانتاجية من جميع السلع المتعلقة بالامن والسلامة والصحة فى جميع المصانع يقول المهندس رضا شندى رئيس الإدارة المركزية بالتوحيد القياسى سابقا واستشارى نظم الجودة بالطبع لا توجد مثل هذه الامكانيات ليس هذا هو المطلوب لكن لابد من تأكيد جودة تلك السلع والمنتجات قبل بيعها والمنتج هو المسئول الأول عن ذلك قانونا، ولذلك يجب عليه اجراء الفحوص والاختبارات والتأكد من المطابقة قبل طرح السلعة للبيع وفاء لمسئوليته القانونية من ناحية والحفاظ على سمعة شركته من ناحية أخرى ويكون دور الهيئة تحديدا اجراء الفحوص والاختبارات كاملة بمعرفتها اذا طلب منها اصدار شهادة مطابقة واعداد ونشر نظم المطابقة ومتطلباتها الفنية والتعريف بها خاصة اصدار الدفعة الانتاجية للفحص والاختبار ونظام سحب العينات وأنواع الفحوص والاختبارات التى يجب اجراؤها ومعايير القبول والرفض واصدار شهادات المطابقة بالاضافة لمساعدة المصانع فى تنفيذ أعمال ونظم المطابقة واعتماد نظم المطابقة وفقا لمعايير اعتماد محددة معلنة وتنفيذ أعمال المطابقة للشركات التى لا تتوافر لديها الامكانات الفنية لاجراء عمليات المطابقة بذاتها ويكون التنفيذ بمعرفة الهيئة أو الجهات التى تعتمدها الهيئة.

علامة الجودة

لكن ما أهمية نظام علامة الجودة؟

يقول المهندس رضا شندى ان اهمية هذا النظام ترجع لابراز المنشآت الصناعية المتميزة التى تتوافر لديها انظمة عمل جيدة لإدارة الانشطة إدارة فاعلة تؤكد الجودة وتعظيم قدرة هذه المنشآت على المنافسة وتبسير جمهور المستهلكين بالشركات الصناعية المتميزة التى يوثق بسلعها ومنتجاتها ومن ثم حماية المستهلكين وحماية المنشآت الصناعية المتميزة واستثماراتها ومن ثم حماية الاقتصاد الوطنى من المنافسة غير العادلة وغير المشروعة بما يوفره استخدام علامة الجودة من كسب لثقة جمهور المستهلكين فى التعامل معها ومن ثم زيادة مساحتها السوقية وتعظيم ارباحها بما يتناسب مع حجم استثماراتها فى بناء انظمة فاعلة قادرة والارتقاء بسمعة الصناعة الوطنية فى الأسواق المحلية والخارجية من خلال تلك المنشآت المتميزة.

وإذا كان تعميم نظام علامة الجودة وتسهيل الحصول على العلامة للمنشآت الراغبة يقوم على مقدرة تلك المنشآت واستيفائها لجميع الشروط والمعايير فهذا أمر محمود العاقبة اما اذا كان التعميم والتسهيل بقصد توفير موارد مالية للهيئة فى سبيل التغاضى عن تطبيق شروط ومعايير الترخيص بعلامة الجودة تطبيقا جادا فهذا يعمل على قتل الصناعة الوطنية المتميزة القادرة كما يعمل فى الوقت ذاته على تضليل المستهلكين لان ذلك سيؤدى لمنافسة غير عادلة وغير شريفة أو مشروعة فى الأسواق حيث تتساوى المنشآت الصناعية فى جميعها فى فرصها التسويقية بل وتكون الكلفة الارجح للمنشآت الأقل كفاءة من خلال سعرها الذى قد يكون ارخص لقلة استثماراتها ومن ثم انخفاض تكلفتها. تلك المواقع التى لا تتوافر لديها الموارد البشرية والتكنولوجية اللازمة للانتاج الجيد وفى احوال كثيرة لا تتهيأ للمستهلك الفرصة لمعرفة المنتجات الجيدة بمجرد النظر والاساءة لسمعة الصناعة الوطنية داخليا وخارجيا حيث توجد علامة الجودة على سلع ومنتجات لا ترقى للمستوى المطلوب وفقد الثقة بعلامة الجودة وغش وخداع المستهلك حيث سيقبل المستهلك على السلع والمنتجات حاملة العلامة فى الوقت الذى لا ترقى بعض هذه السلع والمنتجات للجودة المناسبة وذلك يضر بالاقتصاد القومى ضررا بالغا لكن هل علامة المطابقة شرط للحصول على علامة الجودة يقول المهندس رضا شندى ان نظام المطابقة للمواصفات القياسية ملزم للصناع بموجب القانون بالنسبة لمجموعة من المواصفات الالزامية وكل سلع الأمن والامان أما نظام علامة الجودة فهو نظام لم يلزم به القانون باعتباره أداة تفوق بارتفاع نظام المطابقة وما الوقت اللازم للمنشأة كى تحصل على علامة الجودة؟

ويقوم نظام علامة الجودة على وجود نظام يضمن ويؤكد مقدرة المنشأة على الانتاج المستمر طبقا للمواصفات وكذا جودة المواد والخامات والمنتجات والتصميم، وهذا امر لا يمكن البت فيه الا بالمتابعة الدورية لمدة عامين على الاقل لكل من نظام إدارة الجودة وللمواد والخامات والمنتجات حيث يتم تنفيذ نظام المطابقة خلال هذين العامين، فاذا لم تظهر من نتائج المطابقة اية مشكلات جوهرية خلال العامين يعرض الموضوع للنظر فى الترخيص بعلامة الجودة.

لكن هل امكانيات الهيئة تمكنها من أداء دورها القومى بالفاعلية المطلوبة يقول المهندس رضا شندى بالتأكيد لا فالهيئة هى المسئولة عن الجودة ومرتبات موظفيها وحوافزهم تمثل الحد الأدنى فى الدولة كلها رغم ان الجودة هى العنصر الحاكم للقوة والتقدم والرقى وان التصدير هدف قومى ان الهيئة أصبحت مكانا طاردا للكفاءات والخبرات لانها لا توفر للعاملين بها الحد الأدنى من الحياة الكريمة وجميع موارد الهيئة بحاجة لاعادة نظر للارتقاء بها وتعظيمها إنا ما اردنا حقا النهوض بالجودة على المستوى القومى لتكون جائزة للكفاءات المتميزة بما يمكن إدارة الهيئة من النهوض بها لأداء دورها القومى بالفاعلية المطلوبة.

ويطالب المهندس رضا شندى الهيئة العامة للتوحيد القياسى بتطبيق مواصفات الايزو 9001 وتكون تعديلاتها شرطا اساسيا للحصول على علامة الجودة والالتزام باجراء الدراسة المتكاملة الخاصة بالمنتج وتصميمه ومكوناته طبقا لشروط الترخيص بعلامة الجودة - تلك الشروط التى تطبقها الهيئة منذ عشرات السنين.

وفى النهاية يؤكد المهندس رضا انه لا يجوز لنا ان نتساهل اذا اردنا لصناعتنا التقدم والتطور واذا اردنا ان نرفع شعار الدولة التصنيع للتصدير.